



الموائد المستديرة

المائدة المستديرة الثالثة البادية زمن الحماية

وصف جان دريش اقتصاد المغرب في عهد الحماية، بأنه اقتصاد استعماري. ولا شك أنه -وهو يفكر في هذا الوصف - قد استحضر دور المؤسسات المالية والصناعية التي دعمت الدبلوماسية الفرنسية والإسبانية من أجل احتلال المغرب، واستحضر عمليات الاحتلال العسكري التي ركزت جهودها - في البداية - على مناطق الثروة أو ما سمي في أدبيات الحماية الفرنسية بـ«المغرب النافع» و«المغرب الذي لا غنى عنه»، وكذا تسخير مختلف الأجهزة أثناء فترة الحماية، لتسهيل عملية استغلال ثروات البلاد، كما لا شك، أنه استحضر طبيعة الصادرات المغربية التي كانت في مجملها مواد أولية نباتية أو حيوانية أو معدنية، وطبيعة الواردات التي كانت في مجملها مواد مصنعة.

وإذا كان الهدف الأساسي الذي قاد فرنسا وإسبانيا نحو المغرب، هو هدف الاستيلاء على ثروات البلاد الطبيعية، فإن أغلب تلك الثروات ارتبط بمجال البادية، وهو ما كانت تؤكد عليه تقارير المخبرين في النصف الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بإسهابها في وصف السهول المنبسطة الممتدة، ووصف منابع المياه والثروة المائية، وإسهابها في الحديث عن الامتداد الجغرافي وما يمكن أن يضمه ترابه من ثروة معدنية. كما أنه ولتسهيل عملية الاحتلال والتهيئ له حظيت البوادي باهتمام كبير تجلّى في جمع المعلومات حول القبائل وحول مختلف المكونات الديمغرافية والاجتماعية ومن حيث الأوضاع الاقتصادية والسياسية. ومنذ أن تأسست «مصلحة الاستعلامات»،





اهتم ضباط هذه المصلحة، بإنجاز مونوغرافيات، أو «بطاقات» حول القبائل، شكلت المادة «العلمية» التي تم اعتمادها في صياغة ما سمي بـ «السياسة الأهلية»، التي بني في إطارها ما سماه ألبير عياش بـ «الاستيطان القروي»،

الذي كان استيطاناً فردياً وعائلياً، وما أحاط بذلك الاستيطان من استيلاء للأوروبيين على مليون هكتار من الأراضي في المناطق الفلاحية الأكثر غنى، وبمختلف الوسائل والطرق. ورغم ما كان يراه الفرنسيون من انحصار لغنى المغرب في النشاط الزراعي والرعي، فإنهم أبدوا اهتماماً متزايداً باستثمار معادن وثروات المناجم التي كانت موزعة في مجال البادية المغربية بين ثلاث مجموعات هي هضاب وسهول المغرب الغربي، والمغرب الشرقي، والمناطق المجاورة لجبال الأطلس، إضافة إلى بعض المناطق في الجنوب.

وقد نجم عن محاولات استنابات الاقتصاد الرأسمالي - في مظهره الفلاحي والمنجمي - في البادية المغربية، تحولات اقتصادية عميقة انعكست على الأوضاع الاجتماعية انعكاساً قوياً، وتمثل كل ذلك في تهميش فلاحة الاكتفاء الذاتي وتراجعها، مما انعكس سلباً على الفلاحة التقليدية ولم يسمح بتطورها، وعانى الفلاح المغربي من مصاعب عديدة من قبيل نزع أرضه، وإثقاله بالضرائب، وظلم القياد والعمال، والتعرض للسخرة، ودفن المغارم ... إلى غير ذلك من التجاوزات التي دفعت بالكثير من سكان البوادي إلى الهجرة نحو المدن الكبرى بحثاً عن سد الرمق وهروباً من الظلم المزدوج، ظلم الفرنسيين وظلم المخزن المحلي.

وللإحاطة ببعض جوانب الموضوع وتحليلها تقترح المائدة خطوطاً عريضة:

- اختراق البوادي بين العنف والاستمالة السلمية؛
- السياسة الأهلية وتديير مجال البادية، جدلية الاستغلال والمراقبة؛
- الاستيطان القروي والتحول الاقتصادي؛
- انعكاس التحولات الاقتصادية على البنيات الاجتماعية القروية.

